معوقات تسيير الجماعات المحلية: بعض عناصر التحليل

أ. عيسى مرازقة
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة باتنة

ملخص

تحتل الجماعات المحلية مكانة هامة ودورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تنفيذ مختلف سياسات الدولة على المستوى القاعدي. إن هذه الأهمية تزداد اليوم نظرا للمحيط الوطني والدولي الصعب الذي تعمل في إطاره من جهة، وعدم تحديد وظائفها ومسؤولياتها بدقة، نظرا لغموض النصوص الخاصة بها وهو ما يعيق تسييرها من جهة ثانية. إن إصلاح المالية المحلية الذي أعلن عنه عدة مرات وتأجل، يعتبر هو الآخر عنصرا معرقلا، والذي يجب التكفل به حتى تتمكن الجماعات المحلية من مواجهة تحديات الضغوطات الخارجية والانسحاب التدريجي للدولة من الحياة الاقتصادية. إن الموارد البشرية المؤهلة تشكل هي الأخرى شرطا أساسيا وحاسما بالنسبة للجماعات المحلية يجب التكفل بها، لأنها هي التي تمكنها من الارتقاء إلى تنفيذ المهام الجديدة التي تفرضها العصرنة وتسمح بتلبية مختلف متطلبات المواطن.

Résumé

Les collectivités locales occupent une place incontournable dans le développement économique et social. Cette question devient plus importante compte tenu des bouleversements intervenus au niveau de l'environnement national et international.

La réforme des finances locales, chaque fois annoncée et toujours ajournée, doit désormais se concrétiser, car elle devient un facteur important qui va permettre aux collectivités locales d'affronter les défis de l'économie de marché caractérisée par la compétitivité et la concurrence.

مقدمة: تعتبر الجماعات المحلية كوسيط بين المواطن والإدارة المركزية، خاصة عندما يتعلق الأمر بالخدمة العمومية، كما أن تنفيذ سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية في عدة مجالات كالتهيئة العمرانية، التشغيل، السكن، محاربة الفقر والإقصاء... لا يمكنها أن تتم إلا عن طريق الجماعات المحلية. أما على المستوى الدولي فإن الانهيار المتسارع للقطبية الإيديولوجية الثنائية التي تم بناؤها بعد الحرب العالمية الثانية، وتراجع الأنشطة الصناعية المادية الكلاسيكية، وميلاد اقتصاد فكري، وإخضاع النظام الاقتصادي بشكل متزايد إلى النظام المالي، قد عقد من جهة مهام الأمم ذات الاقتصاد الضعيف والإبداع التكنولوجي شبه المنعدم وجعل اندماجها في السوق العالمية يتأثر بسلبياتها أكثر من إيجابياتها من جهة ثانية،[1] الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود التنموية على مختلف المستويات وخاصة المحلية. في ظل هذا الواقع المعقد والمتسارع التغيير من جهة والتغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر من جهة ثانية، كيف يمكن للجماعات المحلية أن تلعب دورها في تنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد؟ وأن تساهم أكثر في إيجاد حلول للمشاكل على المستوى القاعدي، مشاكل تعددت وتنوعت بفعل تنوع وتعدد الحاجات الجديدة للمواطن الذي أصبح ينظر إلى تسيير الجماعات المحلية بعين الاحتقار ويتهم من يعمل بها بعدم الكفاءة، مقارنة بنسبة تلبية احتياجاته ومتطلباته دون معرفة واقع الموارد المادية والبشرية المتاحة لها ولا الإطار التشريعي الذي يضبط طرق تسييرها. كيف يمكن تصور منهج جديد في التسيير يجب أن يحدد ويضبط الصلاحيات والمسؤوليات فيما يخص دور البلدية والولاية والإدارة المركزية سواء على المستوى الإداري أو على مستوى المجالس المنتخبة؟ لأن

الغموض في بعض النصوص، قد يؤدي إلى عدم تحديد الصلاحيات بوضوح وبالتالي عدم تحديد المسؤوليات وهو أمر غير مقبول عندما نتكلم عن اقتصاد السوق وتزايد وتنوع مطالب المواطنين. إن عملية تحديد المهام والمسؤوليات في إطار النظرة الجديدة للجماعات المحلية، رغم أهميتها إلا أنها تبقى غير كافية إذا لم يتم إصلاح المالية العامة وتمكين الجماعات المحلية من الاستفادة من هذا الإصلاح. وكيف يمكن تطوير آليات تسمح بجلب موارد مالية جديدة للجماعات المحلية؟[2]. إن كل هذه الإجراءات ستبقى دون الفعالية المطلوبة إذا لم تدعم الجماعات المحلية بالموارد البشرية المؤهلة لمرحلة اقتصاد السوق وتحديات العولمة من جهة، وكيف يمكن إيجاد الصيغ التي تسمح بتضافر مجهودات الإدارة المركزية والجماعات المحلية من أجل تنمية فعلية من جهة ثانية؟

المقاربة الجديدة للتسيير: تعتمد النظرة الجديدة في تسيير الجماعات المحلية على ثلاثة عناصر أساسية أو على ثلاثة مستويات وهي:

1- اللامركزية وتحديد الصلاحيات من خلال مراجعة القوانين السارية المفعول.[3]
2- المالية المحلية: كيفية تسييرها ومراقبتها والعمل على زيادة الإيرادات.
3- الجانب التأطيري للجماعات المحلية أي الموارد البشرية.

قبل الشروع في توضيح النقاط المدرجة أعلاه، لا بد أولا أن نعترف بأن هناك جهود كبيرة بذلت في مجال التنظيم والتسيير المحليين، ومن الصعب إنكارها، ولكن هناك بعض الجوانب السلبية التي ينبغي حصرها حتى يمكن تحديد وتنفيذ الإجراءات الرامية إلى الحد منها والقضاء عليها، وحتى يمكن للجماعات المحلية أن تواكب التطورات المستقبلية وطنيا ودوليا.

أولا: اللامركزية وتحديد الصلاحيات: إن التغيرات التي طرت منذ 1990 والتحولات المسجلة عبر العالم والوتيرة السريعة التي تفرضها، تقتضي منهجية فكرية وعملية جديدة، لأن المشاكل عرفت هي الأخرى تغيرا في أبعادها ومحتواها ومعناها واتخذت مطالب المواطنين اتجاهات أخرى وهو ما يجعل الجماعات المحلية تتحمل مسؤولية أكبر لتلبيتها في إطار الفكر الجديد الذي يعتبر اللامركزية كأحد المفاهيم الهامة والتسيير المحلي في الصدارة بالنسبة للدول التي انتهجت اقتصاد السوق، خاصة ما تعلق بتسيير الموارد المحلية والعمل على إيجاد صيغ لزيادتها حتى تتمكن من المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية.

إن هذا الأسلوب الجديد يفرض الصرامة والعقلانية، فإذا كانت الإجراءات المتخذة في فترة الرخاء لا تكشف عن طابعها الضار إلا بعد فوات الأوان، فإنه وفي فترة الأزمات يصبح مفهوم العقلانية والصرامة ذو أهمية لأن كل إجراء غير دقيق من شأنه أن يزيد من خطورة الوضع وتترتب عنه عواقب لا حصر لها.[4] إن اللامركزية التي كرست نظريا ومؤسساتيا، تزداد أهميتها اليوم بعدد دخول الجزائر مرحلة جديدة وهي مرحلة التعددية الحزبية، التي من المفروض أن تراعي الاختيارات الشعبية بشكل أفضل وتعبر عن برامج الأحزاب في تلبية حاجات المواطن على المستوى المحلي وتشركه في تسيير كل ما يتعلق بمتطلباته، تجعل من الضروري تحديد حقوق وواجبات كل متدخل. إن هذا لا يعني أن عملية اللامركزية هي عملية مكتملة، بل يجب مواصلة تدعيمها بالوسائل المادية والبشرية والمالية وكذا النصوص القانونية من اجل تعزيزها. إن اللامركزية تعتبر أحد مواطن القوة الواجب ترقيتها ضمن المسعى الديمقراطي وفي

سياق اقتصاد السوق.[5] كما أنها لا تعتبر فقط فرصة للمشاركة من طرف المجتمع المدني في تسيير شؤونه، بل تسمح أيضا بالتقدير الحقيقي لحاجاته وبالتالي تلبيتها في أحسن الظروف، وبالمقابل فإنها تفرض إعادة النظر في وظائف الجماعات المحلية وتحديد مسؤولياتها، فالنظام الحالي يعتبر ممركز إلى درجة أن المجالس الشعبية البلدية ليست لها سلطة على أموالها، وتكتفي بإرسال كشوفات شهرية يأذن الوالي بصرفها على أساس الاعتمادات المخصصة، فلم يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي الآمر بالصرف، وأصبح كوسيط مكلف لحساب الإدارة المركزية وذلك بتنفيذ العمليات المسجلة في المخططات البلدية للتنمية، خاصة بعدما مرت البلديات بمرحلة المندوبيات التنفيذية البلدية، حيث حولت بعض الصلاحيات إلى الإدارة، ولم تسترجعها البلديات لحد الآن رغم أن لها مجالس منتخبة تحديد البرامج البلدية للتنمية مثلا PCD. إن العديد من الصلاحيات قد تحولت إلى الوالي بصفته ممثلا للدولة على المستوى المحلي، فهو الذي:

- يأمر بالصرف.
- يسير ميزانية التجهيز القطاعية.
- يسير البرامج البلدية للتنمية.
- يوزع إعانات التجهيز التي يمنحها الصندوق المشترك للجماعات المحلية والتي كانت توزع من طرف هذا الأخير قبل 1998.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن الإعانات التي كان يمنحها الصندوق المشترك للجماعات المحلية قد تقلصت بنسبة كبيرة، لأن هذا الأخير هو الذي تحمل أجور الحرس البلدي. إن الصلاحيات المتداخلة بعضها ببعض وبصفة معقدة إدارات مركزية، مكاتب دراسات، مصالح تقنية ومالية، ولايات بلديات تزيد من الإجراءات تعقيدا والصلاحيات

غموضا. كما أن النظام الحالي خاصة فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع يعتبر بطيء ومعقد، فإذا كانت البلدية هي صاحبة المشروع على سبيل المثال بناء مدرسة غالبا ما تتخذ القرارات على مستوى آخر، كما أن ملفات إعادة التقييم توجه إلى الإدارة المركزية وتحدد اعتمادات دفع إضافية من طرفها، وعندما نعلم بتنوع المشاريع من جهة وكلفتها الأصلية تتضاعف بعد إعادة تقييمها ربما عدة مرات، فإننا ندرك فعلا بطئ وتعقد هذا النظام. إن القانونين الصادرين في أفريل 1990 والمتعلقين بالولاية والبلدية، قد استمدا أغلبية أحكامها من قانوني 1967 و1969 ويحيلان إلى حوالي 30 نصا تنظيميا، لم معظمها لم يصدر بعد.[6]

مما ذكر أعلاه من غموض في النصوص التي أدت إلى عدم تحديد الصلاحيات والمسؤوليات، نأمل بأن يأخذ مشروع القانون الجديد الخاص بالبلدية وبالولاية كل التدابير اللازمة من أجل صدور نصوص واضحة تحدد بدقة مهام ومسؤولية الجماعات المحلية في كل صغيرة وكبيرة، وتوضح العلاقات التي تربط هذه الأخيرة سواء على المستوى المحلي الدائرة والولاية أو على المستوى المركزي. أما من ناحية التنظيم الإداري، فيمكن القول بأن تشتيت الوسائل المادية والبشرية رغم قلتها والمالية للجماعات المحلية، وكذا الأزمة المالية المزمنة التي تعاني منها أكثر من ألف 1000 بلدية من مجموع 1540، تعود في الأساس إلى التقسيم الإداري لسنة 1984، فقد أثبتت الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط، أن 85% من البلديات المصنفة ضمن البلديات الأكثر فقرا منبثقة من هذا التقسيم.[7] إن مراجعة التنظيم الإداري بشكل متسرع ودون مراعاة المؤشرات التي تقوم عليها مثل هذه العملية

الهامة بالنسبة للمجتمع ككل، قد يؤدي مستقبلا إلى نتائج سلبية تضر بالتنمية المحلية. إن العمل المشترك والتضامن ما بين البلديات قد أثبت في السابق نجاعته رغم بعض السلبيات، فالعمل المشترك بين البلديات الذي تقرر في 1967 في شكل تجمعات ونقابات البلديات وفي سنة 1990 تحت تسمية التعاون البلدي المشترك بين البلديات،[8] يمكن أن يمثل حلا لمشكلة تشتيت البلديات وإمكانية الاستغلال الأمثل والعقلاني للوسائل المتاحة، ويبقى على مستوى التشريع الجديد أن يكرس ويعمق فكرة التعاون بصيغ جديدة سواء ما بين البلديات أو ما بين الولايات وإنشاء جهاز تنسيقي لهذا الغرض. إن المهام الجديدة للمجالس المنتخبة محليا تزداد تنوعا وتعقدا في ظل المعطيات التي ذكرت سابقا، وعليه فإنه من الضروري إعادة تنظيم المصالح البلدية وإنشاء أخرى، خاصة تلك التي لها علاقة بالمواطن كمصلحة الإحصائيات ومكتب التشغيل والتكفل الاجتماعي، كما يجب أن تدعم هذه المصالح بإطارات جامعية متخصصة يمكنها تفعيل نشاطها بكل حرفية.

ثانيا: المالية المحلية[9]: تحتل المالية المحلية في الوقت الراهن صدارة التفكير الاقتصادي والاجتماعي في البلدان التي اعتمدت اقتصاد السوق. إن التطرق للمالية المحلية من جميع الجوانب الملمة بها سواء من حيث القوانين أو الإجراءات التقنية، قد لا يتسع هذا المقال إلى تحليلها بعمق ولكن نحاول إعطاء بعض الملاحظات، تتمثل خاصة في:

1- تعقيد الإجراءات.
2- الصندوق المشترك للجماعات المحلية.
3- الاستثمار.
4- تثمين الممتلكات.

1- تعقيد الإجراءات:[10] تعتبر الإجراءات المتعلقة بتقدير الإيرادات وتحديد النفقات طويلة ومعقدة وتتطلب وثائق عديدة وتنقلات ما بين مختلف الإدارات – البلدية – المحاسب – مصلح الضرائب – الوصاية ...

إن الإجراءات الخاصة بإعداد الميزانيات المحلية وتنفيذها محددة بشكل يفتقر إلى المرونة ولا تقبل أي استثناء، مما يتطلب تعديلها، كما أن الإجراءات المتعلقة بالصفقات العمومية غير واضحة وهو ما يتطلب إعادة النظر فيها بهدف الوصول إلى شفافية أكثر من شأنها أن تدعم المالية المحلية.

2- الصندوق المشترك للجماعات المحلية: إن هذا الصندوق من المفروض أن يدعم الجماعات المحلية ذات الإيرادات الضعيفة أي صندوق للتضامن ما بين الجماعات المحلية وبالتالي مراعاة أولويات هذه الجماعات من خلال التشاور من أجل تحديد الاحتياجات التي لا تتم إلا عن طريق كل بلدية، لأن الأولويات تختلف من منطقة إلى أخرى ومن بلدية إلى أخرى. لقد ظل الصندوق المشترك للجماعات المحلية، يسير وخاصة منذ 1986 من جانب واحد وبكيفية ممركزة دون دراسة علمية في القاعدة وبالتالي دون مراعاة الأولويات ولا الاحتياجات، فمثلا توزع عائدات الضرائب وفقا لمقياس حدد سنة 1987 يعتمد على عدد السكان. إن الصندوق المشترك للجماعات المحلية الذي تم تصوره كأداة رئيسية للتضامن فيما بين الجماعات المحلية وتحقيق توازن في المالية المحلية، قد تم تحويله عن مهامه وذلك بإعادة توزيع حوالي 50% من موارده في اتجاه مصاريف الحرس البلدي، مع أن هذه النفقات تتعلق في الأصل بميزانية الدولة. إن هذه الوضعية تتطلب إعادة النظر في الصندوق المشترك للجماعات المحلية خاصة ما تعلق بتركيبته، تسييره، ودوره إزاء المديونية التي يجب أن نبحث

عن أساليب جديدة تجنب احتمال إعادة تشكيلها، فعلى سبيل المثال كانت ديون البلديات تقدر بخمسة مليار دينار جزائري في سنة 1991، حيث بدأت عملية تطهير الديون وامتدت إلى غاية 1994.

في سنة 1999 طرحت قضية ديون البلديات من جديد وقدرت بثمانية عشر مليار دينار جزائري، إن العجز المالي للبلديات الذي يخصص له الصندوق نسبة 5% من موارده وفقا للقانون، لم يغطي سوى 6% من العجز،[11] كما أن الإعانة الاستثنائية للصندوق لم تغطي إلا 58% من الحاجات الحقيقة للبلديات،[12] هذه الوضعية تجعلنا نقترح على الدولة أن تحفز البلديات على تحسين إيراداتها من خلال تشريع يسمح لها بتثمين ممتلكاتها والدخول في مجال الاستثمار بمنح قروض بنسب منخفضة وأن لا تساهم الدولة إلا بالنسبة للبلديات حتى وإن كانت ضعيفة التي تبرهن على أنها تبذل مجهودات في هذا المجال.

3- الاستثمار[13]: إن قانون الاستثمار الصادر في سنة 1993، يسمح للبلديات بأن تمنح تسهيلات بل أكثر من ذلك استخدام مساعدات الدولة قصد تحفيز المستثمرين على إنجاز أو تمويل مشاريع استثمارية في إقليم البلدية، إذا كانت هذه المشاريع ذات مردودية مالية وتوفر مناصب شغل. إننا نرى بأن هذه الثقافة الجديدة في التسيير، لا بد أن ترقى إلى درجة تصبح فيها البلدية كمتعامل اقتصادي يستثمر ويزيد من إيراداته ويثمن موارده الطبيعية.

4- تثمين الممتلكات: إن الجماعات المحلية لا يمكنها أن تقوم بواجباتها بشكل عاد في ظل الوضعية المالية الحالية سواء بسبب النقص في ترشيد استعمال الإمكانيات المتاحة واستغلالها استغلالا عقلانيا أو بسبب تنظيم وتوزيع الموارد الجبائية على المستويين المركزي والمحلي. إن هذا يجعل التكفل بإعادة التنظيم والمراجعة أمر حتمي لمواجهة

هذه الوضعية. إن على الدولة أن تعمل من أجل تمكين البلديات من التحصيل الفعلي لمستحقاتها والتي تعود في الغالب إلى عدة سنوات خاصة في المجال العقاري أو الإيجاري وتمكينها من تثمين أملاكها العقارية والمنقولة أثناء كرائها أو منح امتيازها أو التنازل عنها، كما يمكن للبلديات أن ترفع من مواردها المالية من خلال تحميلها المسؤولية وإعطائها الصلاحيات أكثر في تحديد الوعاء الجبائي وفي تحديد بعض نسب الضرائب والرسوم وتحصيلها وفقا للموقع الجغرافي للبلدية وللمزايا النسبية التي تتمتع بها مقارنة ببلديات أخرى يجب على الدولة أن تدعم الجماعات المحلية بالوسائل المادية والبشرية التي تسمح لها بتحقيق أهدافها في إطار البرامج البلدية للتنمية والمساهمة في إنجاز البرامج القطاعية وذلك خاصة بالإطار البشري.

ثالثا: الموارد البشرية التأطير[14]: إن التصور الذي تم أعلاه والمتعلق بتحسين وتطوير المالية المحلية، لا يمكن أن يتجسد بمعزل عن مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تكون ضمن استراتيجية متكاملة من شأنها أن تضع الجماعات المحلية في موقع يجعلها قادرة على مواجهة التغييرات وقادرة على تنفيذ التصور أو الخطة الشاملة، وفي مقدمتها الموارد البشرية. إن الوسائل البشرية تشكل أحد الشروط الهامة الواجب توفرها كما ونوعا، وتعتبر أيضا رهان حاسم، فهي تسمح للجماعات المحلية بالارتقاء إلى مستوى المهام الجديدة التي تفرضها التعددية الحزبية والعصرنة من جهة ومتطلبات اقتصاد السوق من جهة ثانية. إن الإجراءات المتمثلة في تحديد الصلاحيات وتحويلها تدريجيا نحو الجماعات المحلية وكذا عصرنة المالية والجباية المحليين وتنشيط المصالح التابعة لها من أجل تحسين إيراداتها تبقى بدون جدوى إذا كان الأشخاص المكلفون بتنفيذها ميدانيا لا يتمتعون بالقدرات العلمية والكفاءة الضرورية ولا بالحوافز اللازمة لممارسة مهامهم ومسؤولياتهم. إن الموارد البشرية تشكل أحد

الشروط المسبقة والهامة ورهانا حاسما، لأنها هي وحدها التي تسمح للجماعات المحلية بالارتقاء إلى مستوى المهام الجديدة التي يفرضها اقتصاد السوق والتقدم والعصرنة والعولمة. إن التأطير في الجماعات المحلية يبقى جد ضعيف، فقد تبين من الدراسة التي قام بها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط أن نسبة التأطير بالدوائر لا تتعدى 13.66%، هذه النسبة تنخفض إلى 7.19% في الولايات و4.57% على مستوى البلديات، كما أن نسبة التأطير بالنسبة للإعلام الآلي لا تتعدى 0.07%، أضف إلى ذلك ضعف تأطير المصالح المالية للجماعات المحلية التي تعتبر الرهان الأساسي لأي سياسة مالية على المستوى المحلي، حيث لا تتعدى نسبة 1% من إجمالي الموظفين فيها.[15] إن وضعية كهذه لا يمكن أن تساهم في تنفيذ وكسب الرهانات المستقبلية المتمثلة في اللامركزية، وبالتالي ضرورة العمل على إيجاد صيغ أخرى لزيادة الإيرادات، الملقاة على عاتق الجماعات المحلية، بل أكثر من هذا فهي تبعث وتدعو إلى الانشغال عندما نتكلم عن التوجه إلى اقتصاد السوق والعولمة وكل ما يعنيه هذا الواقع الجديد بالنسبة للجماعات المحلية العاجزة أصلا في شتى الميادين سواء بالنسبة لمواردها المالية أو صلاحياتها أو الموارد البشرية المؤطرة لها. إن حسن النية والمثابرة في العمل عند الأعوان لم تصبح كافية، فالجماعات المحلية تحتاج إلى مهارات عالية مما يجعل تأهيل المستخدمين أمر حتمي، ويتم هذا عن طريق مضاعفة على الأقل نسبة التأطير بالتقنيين والأعوان المؤهلين والإطارات الجامعية خاصة إذا علمنا أن أكثر من 14000 بطال يحملون شهادات جامعية في مختلف التخصصات. إن مقتضيات اقتصاد السوق تتطلب من الجماعات المحلية تسطير برنامج للتدريب وتحسين المستوى يتم إعداده وفقا لمنهجية عقلانية تتمحور حول تحديد الاحتياجات الحالية والمستقبلية، وبالتالي فإن الوظائف الجديدة للجماعات المحلية تجعلها في حاجة إلى تخصصات

متنوعة كالهندسة المعمارية والطب والبيطرة والزراعة والهندسة المدنية والري والتسيير والإحصاء والإعلام الآلـــي وعلـــم الاجتماع والحقوق... الخ. إنه وبالموازاة مع التوظيف الجديد الذي يجب أن يتم، فإنه ينبغي تسطير برنامج للتكوين المستمر وتحسين المستوى بالنسبة لجميع موظفي وإطارات الجماعات المحلية وفقا لاحتياجاتها الحالية والمستقبلية آخذة بعين الاعتبار متطلبات اقتصاد السوق والانفتاح والتنافسية من جهة، وكذا متطلبات المواطنين التي زادت كما ونوعا وتعقيدا من جهة أخرى. إن الكلام عن الموارد البشرية لا يقتصر فقط على العمال والموظفين والإطارات بمختلف مستوياتهم، بل يتعدى أيضا إلى الهيئات المنتخبة والمعنية بالدرجة الأولى بالتسيير الفعال. إن الإصلاحات السياسية التي أدت إلى التعددية الحزبية في مطلع التسعينات، تجعل من المنتخبين على المستوى المحلي معنيين بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المحلية، وأن الحكم عليهم سيكون من خلال النتائج المحققة في الميدان، وهو ما يتطلب من الأحزاب تقديم قوائم بإطارات في مختلف التخصصات قادرة على التسيير ومواكبة التطورات المستقبلية. إن المهام الجديدة للجماعات المحلية والتي لن تتجسد إلا بوجود موارد بشرية مؤهلة سواء بالنسبة للإداريين أو التقنيين أو المنتخبين، موارد بشرية تملك الكفاءة التقنية والمهنية. إن اعتبار الجماعات المحلية كمؤسسات عمومية خدمية، يجعلها تنتسب للقطاع الإنتاجي أكثر مما تنتسب للإدارة، وبالتالي فإنه من الضروري الفصل بين القانون الأساسي لعمال الجماعات المحلية والقانون العام للوظيف العمومي، لأن هذا الفصل سيسمح بإدخال وسائل تحفيزية من شأنها أن تولد لدى العاملين الشعور بالأمن، وبالتالي الرغبة في العمل والالتزام.

الخلاصة: من خلال دراسة وتحليل العناصر المذكورة أعلاه يمكن استخلاص ما يلي:

إن الحد من النظرة السلبية للجماعات المحلية لن يتم إلا عن طريق إدارة محلية عصرية ومسيرة بأساليب علمية ووفقا لمنظومة قانونية جديدة تتماشى والواقع الوطني والدولي. فلكي يكون التسيير المحلي أكثر نجاعة ومسؤولية، يجب حتما إدراج هذا المنهج الجديد في تسيير الجماعات المحلية، منهج يسمح بتقدير طرق التسيير المحلي والقدرة على التحكم في الموارد الموضوعة تحت تصرفها وحسن استعمالها والعمل على زيادتها. إن الممارسات السابقة والتي جعلت من الجماعات المحلية ولفترة طويلة تعتمد كليا على الأموال الممنوحة لها من طرف الدولة، قد أدى إلى غياب التفكير في أساليب جديدة لاستغلال الموارد المتاحة لها والتركيز على المالية المحلية كعنصر هام في تمويل التنمية. إن الواقع الجديد يفرض على الجماعات المحلية البحث في تفعيل المصادر المحلية والاعتماد عليها وهو ما يتطلب بالإضافة إلى الإطار المؤسساتي الذي يجب أن يواكب التغيرات الوطنية والدولية، الكوادر المؤهلة علميا والقادرة على رفع التحدي المتمثل في التلبية النوعية لاحتياجات المواطن ومسايرة العولمة. إن هذه النتائج المستخلصة تسمح لنا بصياغة بعض التوصيات العامة التي نرى أنه على الدولة وفي إطار النظرة الجديدة للجماعات المحلية والمتمثلة خاصة في اللامركزية وتحميلها المسؤولية، أن تعمل على تجسيدها وهي:

1- العمل على وضع وتنفيذ سياسة لتأطير الجماعات المحلية بموارد بشرية تسمح بإجراء التغييرات النوعية المطلوبة.
2- تعديل القوانين السارية المفعول والمتعلقة بالولاية والبلدية بالأخذ بعين الاعتبار التعددية السياسية من جهة واقتصاد السوق والعولمة من جهة ثانية وذلك خاصة بتحديد دقيق لدور كل المتعاملين.
3- رفع قدرات الجماعات المحلية وذلك بإعادة توظيف جميع الموارد، لا سيما موارد الجباية المحلية في النشاطات الاقتصادية المحلية.

Références bibliographiques :

1- Christophe Heckly : la politique fiscale dans les pays industrialisés ; ed Dunod, Paris 1999.
2- Dominique Horens, Marie Pierre. Peretti : les collectivités locales et l'emprunt ; LGDJ, 1996.
3- Cahiers Français : L'état de la décentralisation. n°256, Mai – juin 1992.
4- M. Zemmouche Abdelkarim : la fiscalité et le financement des collectivités locales en Algérie ; Institut d'économie douanière et fiscale 1998.
5- Programme du gouvernement 2001.
6- Code de la Wilaya et de la Commune ; Loi du 7 mai 1990.
7- Makboul Elhadi : les mutations locales ; enjeux et débats ; revue du CENEAP n°11, 1996.
8- La vie des collectivités locales : revue trimestrielle ; éditée par le ministère de l'intérieur et des collectivités locales 1998.
9- Hocine Akli : les structures des finances locales, leurs limites et les exigences des réformes en cours – revue des CENEAP n°12, 1998.
10- Rapport concernant les travaux de la commission nationale sur la réforme fiscale 1993. Ministère des finances.
11- Nadjib Belaid : Autonomie locale et mutations récentes dans les finances municipales ; CREAD 1999.
12- Conseil national économique et social : l'évolution à imprimer à la gestion des finances locales dans une perspectives d'économie de marché. 18ème session, juillet 2001.
13- Y. Chaouche : Pour une revalorisation des ressources financières locales ; IDARA vol S n°1, 1995.
14- Annick Gerominia, Annick Taieb : Fiscalité, ressources et disparités régionales en Algérie. Revue du CENEAP n°12, 1998.
15- Annuaire des collectivités locales 2000.